

(١٣)

التمويل الإسلامي في أدبيات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنموذجاً^(*)

أحمد مهدي بلوافي

معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: ambelouafi@kau.edu.sa

المستخلص. تستعرض هذه الورقة وتناقش نتائج وخلصات ثمان وأربعين (٤٨) دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على مدى أربع وثلاثين عاماً (١٩٨٢-٢٠١٦م) تتعلق بجوانب مختلفة بصناعة التمويل الإسلامي؛ تنظيراً وممارسةً. وقد تركزت تلك المناقشة في أربعة جوانب رئيسية وهي: التمويل الإسلامي والاستقرار المالي، والأخلاق وأثرها على القرار والتصرف المالي، والتمويل الإسلامي وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، والبنوك التعاونية والبنوك الإسلامية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن ذلك أن غالبية الدراسات أُجريت في فترة ما بعد الأزمة المالية الأمريكية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، وأن الدراسات كانت متأثرة إلى حد كبير

(*) مسودة أولية للورقة - نسخة ١٠٠ (صفر ١٤٣٨هـ/نوفمبر ٢٠١٦م) - قُدمت في حوار الأربعاء العلمي بمعهد الاقتصاد الإسلامي والذي عُقد يوم الأربعاء ٠١ ربيع الأول ١٤٣٨هـ (٣٠ نوفمبر ٢٠١٦م). يُعرب الكاتب عن بالغ شكره للإخوة المشاركين في اللقاء على تعليقاتهم، وملحوظاتهم التي أفاد منها كثيراً في تطوير هذه النسخة من الورقة. شكر خاص للأخ الكريم د. عبدالقادر شاشي، كبير المديرين والباحث بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) على لفت نظري إلى دراسة قام بها صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٢م، والتي لم أكن قد رصدها في النسخة السابقة. ومع كل ذلك يبقى الكاتب وحده مسؤولاً عن ما يرد في الورقة من مواقف وآراء.

بمجال العمل والأهداف الرئيسية للمؤسسات قيد الدراسة، وأن التمويل كان الموضوع الرئيس في التناول ولم تحظ الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي أكثر من ١١% من إجمالي الدراسات المرصودة في أحسن الأحوال، كما أن الجانب التطبيقي كان هو الغالب على تلك المعالجات. ومن النتائج كذلك أن الدراسات المرصودة في عينة البحث تنظر للتمويل الإسلامي على أنه أحد اللبئات المتممة للتمويل "المعولم"، وليس بديلاً بالمعنى الذي تنظر إليه به بعض أدبيات التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، صندوق النقد الولي، البنك الدولي.

المقدمة

المتابع لتطورات الدراسات والأبحاث الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية يقف على اهتمام ملحوظ، وتطور متنام بصناعة التمويل الإسلامي، خاصة في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م؛ فعلى سبيل المثال توصلت الدراسة الحالية إلى أن قرابة سبعين (٧٠) في المائة من إجمالي الدراسات المرصودة في عينة البحث والتي قام بها صندوق النقد الدولي ظهرت منذ ذلك الحين وإلى الآن (٢٥ دراسة من أصل ٣٦)، وقرابة ستين (٦٠) في المائة من إجمالي الدراسات التي قام بها البنك (٧ من أصل ١٢ دراسة) تمت خلال ذات الفترة. ومن التساؤلات المهمة التي تتعرض لها الورقة:

- ما مظاهر اهتمام تلك المؤسسات بالتمويل الإسلامي؟ وما دلالاته وأبعاده على نمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية؟
- هل توصلت الدراسات المرصودة إلى إجابات «قاطعة» أو هي محل قدر كبير من الاتفاق فيما يتعلق بكل من:

- استقرار النظام المالي الإسلامي ومؤسساته؟
 - دور التمويل الإسلامي «الإيجابي» والفعال بخصوص النمو الاقتصادي والتنمية والإدماج المالي (financial inclusion)؟
 - وهل ترى تلك المعالجات أن التمويل الإسلامي يُقدم بديلاً حقيقياً للتمويل التقليدي أم أنه جزء متمم ومكمل للبناته العالمية؟
 - ما هي المنهجية الأكثر استخداماً في تلك الدراسات؟
 - ما الذي غلب على تلك المعالجات الجانب التطبيقي أم النظري؟ وهل طغى عليها جانب التمويل أم أن جانب الاقتصاد نال حظه من الطرح والمعالجة؟
- ستتولى الورقة الإجابة على ذلك من خلال تتبع استقرائي وتحليلي لثمانية وأربعين دراسة صدرت عن كلتا المؤسستين على مدى وأربعة وثلاثين عاماً؛ أي من سنة ١٩٨٢م (تاريخ ظهور أول دراسة حسبما وقف عليه الباحث)، وإلى غاية شهر أكتوبر عام ٢٠١٦م؛ بغرض استثمار هذا الاهتمام بما يعود بالنفع على تقدم هذه الصناعة الفتية علمياً وعملياً. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية:
- أ- أهداف الدراسة وأهميتها
 - ب- منهج الدراسة وخطواتها
 - ج- الدراسات السابقة
 - د- الحدود والصعوبات
 - هـ- النتائج: بعض الملامح العامة للدراسات المرصودة في عينة البحثة
 - و- مناقشة نتائج الدراسات المرصودة في عينة البحث
 - ز- الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

١. أهداف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة من وراء هذا الرصد والتحليل إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في الآتي:

أ- التعرف على مكانة التمويل الإسلامي في أدبيات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وعن دواعي هذا الاهتمام وبعض دلالاته.

ب - الإسهام في بناء منهجية علمية للتعامل مع الإنتاج العلمي لغير المسلمين المتعلق بما يكتب عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ومن ذلك تجنب العموميات في الحديث عن الغرب، أو مؤسساته في تعامله العلمي و/أو العملي مع ظاهرة النمو الكمي والانتشار العددي الذي تشهده صناعة التمويل الإسلامي. هذا الأمر من شأنه أن يساهم -بإذن الله وتوفيقه- في توجيه الطلبة والباحثين المهتمين بكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي إلى كيفية التعامل مع هذا النتاج؛ بالتناول العلمي البعيد عن العواطف وردود الأفعال -المادحة أو القاذحة- للاستفادة مما هو جيد في هذه الأدبيات، وطرح ما هو غير ذلك بالمناقشة الهادئة الهادفة. وبالتركيز على شخصيات أو مؤسسات خاصة أو حكومية بشكل محدد وربط ذلك -قدر الإمكان- بطبيعة التوجهات والاهتمامات البحثية للأفراد، أو نطاق العمل والأهداف للمؤسسات، و/أو خطط الحكومات.

ج- التعرف على طبيعة الموضوعات التي تناولتها أدبيات هذه المؤسسات، وهل كانت على صلة وثيقة بالأهداف الأساسية التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها؟ أم أنها لم تكن كذلك؟

د- الاستفادة مما حوته تلك الدراسات من موضوعات لم تنل حظها الكافي من البحث والتنقيب مما يفيد في تعزيز التوجهات البحثية للحقل سواء تعلق الأمر بالرسائل العلمية، أو الأبحاث النوعية.

هـ - الوقوف على بعض نقاط القوة في دراسة هذه المؤسسات؛ كتوفر البيانات والإحصائيات مما يجعل الدراسات بعيدة عن الأسلوب الإنشائي العاطفي، والعمل بأسلوب فريق العمل (the spirit of team work) بدل طغيان الفردية كما هو حاصل في أعمالنا نحن العرب والمسلمين، وإن حصل تعاون يكون عرضة للاستغلال و"الابتزاز" -إن جاز لنا ذلك- وليس على أساس التعاون الواضح والشفاف الذي حض عليه الشرع؛ بل وبارك فيه "يد الله على الجماعة".

و- المراجعات العلمية الهادفة في حقل ما من الخطوات الهامة لتصحيح المسار؛ للتعرف على نقاط القوة لدعمها، ونقاط الضعف لتلافيها. كما أنها تسمح في تحديد مجالات بحثية تحتاج إلى مزيد فحص وتأمل. وهذا ما قام به المعهد - معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز- في ثلاث مناسبات: المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، وندوة الصكوك (١٤٣١هـ/٢٠١٠م) بالشراكة مع كل من مجمع الفقه الإسلامي الدولي (التابع لمنظمة التعاون الإسلامي)، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)، وأخيراً ورشة مستقبل الاقتصاد الإسلامي (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). هذا الجهد ينبغي أن يستمر وأن يُستثمر بشكل استراتيجي حتى نصل إلى معالم موجهة لمسيرة البحث والتأصيل في الاقتصاد الإسلامي المبنية على الخبرة والتراكم الذي تحقق خلال العقود الماضية. وهذا -إن تحقق ورأى النور- فسيختصر كثيراً من الجهد والوقت للمؤسسات وللباحثين -خاصة الجدد من الشبان.

أما أهمية الدراسة فتكمن في أنها جزء من مشروع بحثي كبير يتناول رصد وتحليل دراسات غير المسلمين عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛ بدأ ذلك في عام ٢٠٠٨م بالورقة التي قدمت في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، ثم أُتبع بمناشط أخرى كان آخرها دراسة عام ٢٠١٤م (والتي سنقدم بعض التفصيل عنها في فقرة الدراسات السابقة). كما أن الدراسة تخدم هدف المعهد المتعلق برصد وتحليل الدراسات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل بغرض استثمارها الاستثمار الأمثل في رسم خارطة الطريق للأبحاث المستقبلية للحقل.

٢. منهج الدراسة وخطواتها

اعتمدت الدراسة منهج الرصد والتحليل لبعض الجوانب الهامة التي حوتها الدراسات المرصودة، ثم المناقشة لبعض النتائج المحددة التي توصلت إليها تلك المعالجات. ومن أجل تحديد عينة الدراسة تحديداً دقيقاً وشاملاً قدر الإمكان تم انتهاج الخطوات التالية:

أ- رصد أولي لجميع الدراسات التي يبرزها محرك البحث على موقع المؤسسة باستخدام كلمات بحث أساسية في موضوع الدراسة مثل: التمويل الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي، والمصرفية أو المصارف الإسلامية.

ب- استبعاد المكرر من الدراسات المرصودة أولاً؛ مثل تلك الصادرة بلغات أخرى، أو التي صدرت كتعريف قصير بالدراسة الأساسية؛ وقد تجلى ذلك بشكل كبير في حال الرصد المتعلق بالبنك.

ج- استبعاد ما ترصده خاصية البحث في موقع المؤسسة بسبب ذكر كلمة إسلامي، أو تمويل إسلامي، أو مصارف إسلامية لأن ذلك سيرصد الكثير من الدراسات المتعلقة بالدول الإسلامية وما أكثرها في كلتا المؤسستين.

د- التأكد من شمولية العينة ودقتها بالعودة -في هذه المرحلة- إلى مراجع الدراسات المرصودة، وهذا ما مكن على سبيل المثال من رصد دراسات -فيما يتعلق بالصندوق لم تكن مذكورة على موقعه كما تم تبين ذلك في فقرة الحدود والصعوبات. وهذا الأمر يبين أن البحث البسيط وغير الدقيق باستخدام محركات البحث على الإنترنت في موضوع ما لا ينبغي الاقتصار عليه ولا الاكتفاء بمخرجاته بل لا بد من العودة إلى مصادر أخرى أكثر دقة وتحديداً، وربما أكثر شمولاً واستيعاباً خاصة للأعمال التي نشرت قبل التطورات الكبيرة والمتسارعة التي شهدتها تقنية المعلومات.

٣. الدراسات السابقة

في حدود ما وقع عليه الكاتب من دراسات وأبحاث ذات صلة مباشرة بموضوع البحث لم يتم العثور على دراسة مثيلة، وإنما دراسات قريبة من حيث مجال الاهتمام البحثي المتعلق بكتابات غير المسلمين عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ومن ذلك ما يلي:

١. مقالتان علميتان عن كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي قدمت في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي الذي عقد عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة: الأولى لعبد الرزاق بلعباس،^(١) والتي رصدت الكتابات الصادرة في فرنسا عن الاقتصاد الإسلامي منذ عام ١٩٧٦م وحتى عام ٢٠٠٨م، والثانية لبلوافي،^(٢) والتي رصدت الكتابات الصادرة في بريطانيا خلال ذات الفترة.

٢. ورقة بعنوان "الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية" قدمها الباحث أبو شعلة في مؤتمر عمّان (الأردن) عن الأزمة المالية عام ٢٠١٠م.^(٣)

٣. بحث بعنوان "نحو قراءة موضوعية لكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: ولم بويتر أنموذجاً" لبلوافي؛ نُشر البحث في مجلة إسلامية المعرفة عام ٢٠١٤م.^(٤)

٤. بحث بعنوان "التمويل الإسلامي في بريطانيا: العوامل التي ساهمت في تطوره ونموه في هذا البلد"، لبلوافي وشاشي نشرت في مجلة "دراسات اقتصادية"

(١) بلعباس، عبد الرزاق. "كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٨ -فرنسا نموذجاً".
 (٢) بلوافي، أحمد. "كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٨ -بريطانيا نموذجاً".
 (٣) أبو شعلة، محمد علي. الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية.
 (٤) "نحو قراءة موضوعية لكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: ولم بويتر أنموذجاً".

والتي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) عام ٢٠١٤ م^(٥).

٥. دراسة بعنوان "الاتجاهات البحثية عن الزكاة في الأدبيات الغربية"، لبلوافي وعبد الرزاق بلعباس نشرت في مجلة "دراسات اقتصادية" والتي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عام ٢٠١٦ م^(٦).

وهكذا يتضح من خلال الرصد السابق أن الدراسة الحالية -وفي حدود ما قع عليه الباحث من مصادر- غير مسبوقة في بابها، وطريقة تناولها مما يجعلها تضيف على ما سبق بعداً زمنياً (الأحدث)، ومكانياً (مؤسسات مالية واقتصادية دولية)، وأهمية (رصد وتحليل عدد معتبر من الدراسات صادر عن هذا الصنف من المؤسسات).

(5) Ahmed Belouafi and Abdelkader Chachi. (2014). Islamic Finance in the United Kingdom: Factors behind its Development and Growth.

(6) Ahmed Belouafi and Abderrazak Belabes. (2016). "Research Trends on *Zakāh* in Western Literature".

٤. الحدود والصعوبات

كأي بحث علمي لا بد من رسم الحدود الزمانية والمكانية ومواصفات ونوعية الدراسات التي تم رصدها وعلى أي أساس؟ فيما يتعلق بالمدى الزمني فقد تم تحديد ذلك من تاريخ ظهور أول دراسة (عام ١٩٨٢ م) -حسبما وقع عليه الكاتب من مصادر موثوقة من هذه المؤسسات- وإلى شهر أكتوبر من عام ٢٠١٦ م، وذلك لأن الدراسات المرصودة لم تكن بالكبيرة جداً مما يصعب التعامل معه لاستخراج نتائج علمية مقبولة وفق الأهداف المسطرة للبحث، وذلك بسبب المعايير التي تم وضعها لتحديد عينة البحث. وقد تمثلت تلك المعايير في الآتي:

- أ- دراسات وتقارير أو أبحاث تتناول موضوعات محددة وبطريقة علمية.
- ب- استبعاد الكتب؛ كما حصل مع البنك الذي أصدر كتابين (أحدهما تحريراً^(٧) والآخر تأليفاً^(٨)).
- ج- استبعاد ترجمة المقالات أو الدراسات؛ البنك نشر بلغات مختلفة؛ العربية أو الإسبانية أو الفرنسية، وذلك لتلافي التكرار.
- ج- استبعاد المقالات والمختصرات التعريفية القصيرة لبعض الأبحاث، أو التي نشرت في مجلات دورية غير محكمة كمجلة التمويل والتنمية (Finance & Development magazine) التي يصدرها الصندوق.
- د- استبعاد الدراسات التي تتعلق بالإصلاحات المالية لبعض الدول -كما حدث لدراسة قام بها الصندوق عن السودان عام ٢٠٠١ م- وإن كانت تحتوي على معلومات عن التمويل الإسلامي؛ إذ لم يكن المستهدف الرئيس من البحث أو التقرير الاقتصاد والتمويل الإسلامي، بل البلد.

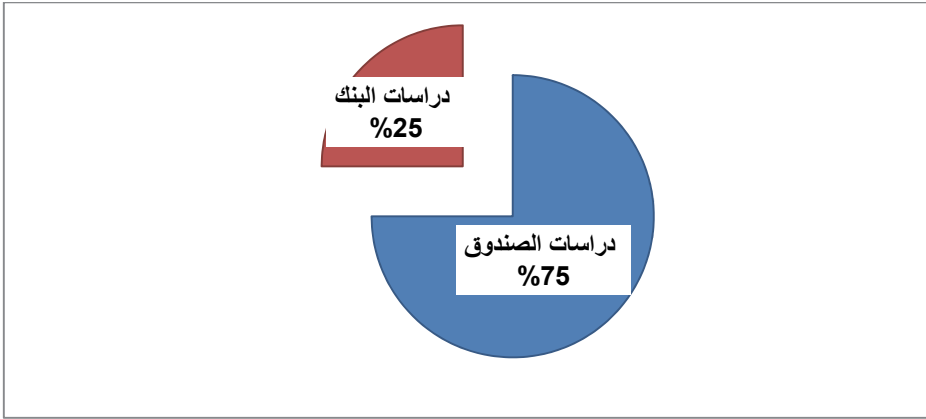
(7) Zamir Iqbal and Abbas Mirakhor (Eds). (2013). Economic Development and Islamic Finance.

(8) Hennie van Greuning and Zamir Iqbal. (2008). Risk Analysis for Islamic Banks.

كما أن الدراسة تستبعد الكلمات التي ألقاها المسؤولون الكبار -كمدير (ة) أو رئيس (ة) البنك- كما أن ما تتناوله المدونات الإلكترونية (blogs) التي خصصتها هذه المؤسسات للتمويل الإسلامي غير مدرج كذلك.

بناءً على ما سبق من معايير ومحددات فقد تم رصد ثمانٍ وأربعين (٤٨) دراسة؛ ٣٦ قام بها الصندوق، و١٢ قام بها البنك كما هو موضح في الشكل (١) أدناه. وهكذا يتضح أن الصندوق قام بدراسات أكثر من تلك التي قام بها البنك، وذلك في حدود معطيات الدراسة الحالية^(٩).

شكل (١) إجمالي الدراسات موزعة بين ما قام به الصندوق وما قام به البنك



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

(٩) لأن المقارنة الشاملة تقتضي الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الأخرى التي قام بها البنك ولم يتم بها الصندوق كتأليف كتب، والقيام بدراسات أو ترجمة لها بلغات أخرى، وكذا إقامة مركز عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي في تركيا. وكذلك تلك التي انفرد بها الصندوق كإنتاج مجلس الخدمات المالية الإسلامية بناءً على جلسة عقدت في مقر الصندوق بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٢م (IMF Facilitates Establishment of Islamic Financial Services Board, IMF (May 2002) حضرها عشرة محافظين أو من نواب عنهم لبنوك مركزية في دول عربية وإسلامية، وممثلين عن البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) وذلك قبل قيام هذه المؤسسة في ماليزيا في وقت لاحق من السنة نفسها.

ومن جهة أخرى اكتنف طريق البحث العديد من الصعاب لعل من أبرزها الحصر الشامل والدقيق لمفردات عينة الدراسة. في بداية البحث استسهلت الأمر وظننت أنه ميسور على أساس أن هذه المؤسسات تضع غالب إصداراتها المستهدفة على مواقعها الإلكترونية وبطريقة حصرية شاملة. وهكذا تم الرصد الأولي، لكن عند النظر في مراجع بعض الدراسات الصادرة عن تلك المؤسسات وقفت على أبحاث ليست متوفرة على المواقع؛ بل لم يُشر إليها. ومن ذلك فيما يتعلق بالدراسات الأولى التي أصدرها الصندوق في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. فأول دراسة وهي تلك الصادرة عام ١٩٨٢ م^(١٠) أشار بها عليّ الأخ الكريم الدكتور عبدالقادر شاشي، ولم أكن على علم بها. أما الورقة الصادرة عام ١٩٨٥ م^(١١)، فلم أعرّث عليها ولا الإشارة إليها لا في موقع الصندوق ولا في مصادره، وإنما في مراجع دراسة البنك الصادرة عام ١٩٨٦ م من قبل الباحثين نديم الحق وعباس ميراخور^(١٢). وفيما يتعلق بدراسة عام ١٩٨٦ م لم أعرّث عليها في موقع الصندوق الخاص بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وإنما أشير إليها في السيرة الذاتية لمؤلفها (محسن خان) على موقع المؤسسة ثم عثرت على نسخة منها في الكتاب الذي حرره خان مع ميراخور عام ١٩٨٧ م^(١٣). أما دراسة عام ١٩٨٧ م^(١٤)، لم أجد لها مذكورة في موقع الصندوق كذلك، غير أنني وجدتها في أحد المراجع^(١٥)، وشككت في ذلك فبحثت عنها، ووجدتها تباع في آمازون (Amazon)، ودراسة ١٩٩١ م ليست متوفرة على موقع الصندوق ولا في مكان آخر - في حدود ما استطعت الوصول إليه - في المرحلة الراهنة. أما ورقة ١٩٨٨ م التي وجدتها مذكورة

(10) Ingo Karsten. (1982). Islam and Financial Intermediation.

(11) Mohsin S. Khan and Abbas Mirakhor. (1985). The Financial system and monetary policy in an Islamic Economy.

(12) Nadeem U Haque and Abbas Mirakhor. (1985). Optimal Profit-Sharing contracts and investment in an Interest-free Islamic Economy.

(13) Mohsin, S. Khan. (1986). Islamic Interst-Free Banking: A Theoretical Analysis.

(14) Zubair, Iqbal and Abbas, Mirakhor. (1987). Islamic Banking.

(15) Patrick Imam and Kangni Kpodar. (2010). Islamic Banking: How Has it Diffused?,

في مراجع ورقة نديم الحق وعباس ميراخور ١٩٩٨م^(١٦)، وبعد البحث عثرت على نسخة منها باللغة العربية على موقع (SSRN)^(١٧) ويبدو أن الذي وضعها عباس ميراخور بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٦م، ولم أعثر على نسخة منها باللغة الإنجليزية التي يبدو أنها أعدت بها. كما عثرت على ذات النسخة في موقع (Munich Personal RePEc Archive)^(١٨). ثم ورقة ١٩٨٩م لمحسن خان وعباس ميراخور، وقد عثرت على الإشارة إليها في ورقة (Errico and Farahbash (1998))^(١٩). وأخيراً هناك إشكالية عدم العثور على ورقة عام ١٩٩١م، وهي المذكورة في موقع الصندوق كعنوان ومعلومات عامة، إلا أنني وجدتها تحمل نفس عنوان ورقة ١٩٨٧م (Islamic Banking)^(٢٠) إلا أنها من تأليف محسن خان وعباس ميراخور؛ فهل محتواهما العلمي نفسه؟ لقد افترضت أنه مختلف لأنه لا يعقل أن تنشر مؤسسة ذات الورقة في عامين مختلفين، ولأسماء مختلفة، وإن اشترك أحد المؤلفين في كليهما.

(16) Nadeem Ul Haque and Abbas Mirakhor. (1998). The Design of Instruments for Government Finance in an Islamic Economy.

(١٧) على الرابط التالي: <https://ssrn.com/abstract=884489>

(١٨) على الرابط التالي:

https://mpira.ub.uni-muenchen.de/56003/1/MPRA_paper_56003.pdf

(١٩) وهي متوفرة على الرابط التالي:

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan024240.pdf>

وفي ١٥ فبراير ٢٠٠٦م على موقع:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=884583.

ونشرت عام ١٩٩٠م في مجلة تصدرها جامعة شيكاغو كما هو موضح أدناه:

Mohsin S. Khan , and Abbas, Mirakhor (1990). "Islamic Banking: Experiences in the Islamic Republic of Iran and in Pakistan.

(20) Mohsin, Khan and Abbas, Mirakhor (1991). Islamic Banking. IMF working paper No. 91/88.

٥. النتائج

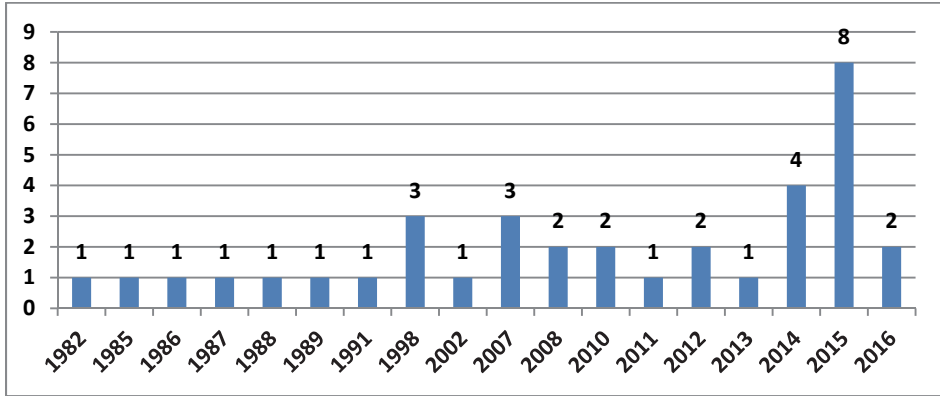
بعض الملامح العامة للدراسات المرصودة في عينة البحث

في هذه الفقرة سنقدم نظرة إجمالية عن الدراسات (٤٨) المرصودة في عينة البحث من خلال زوايا مختلفة كما هو موضح في النقاط التالية أدناه:

أولاً: توزيع الدراسات عبر سنوات الفترة الزمنية المحددة. فيما يتعلق بهذه الخاصية فإن الشكلين (٢) و(٣) يوضحان ذلك بالنسبة للمؤسستين؛ الصندوق ثم البنك على التوالي.

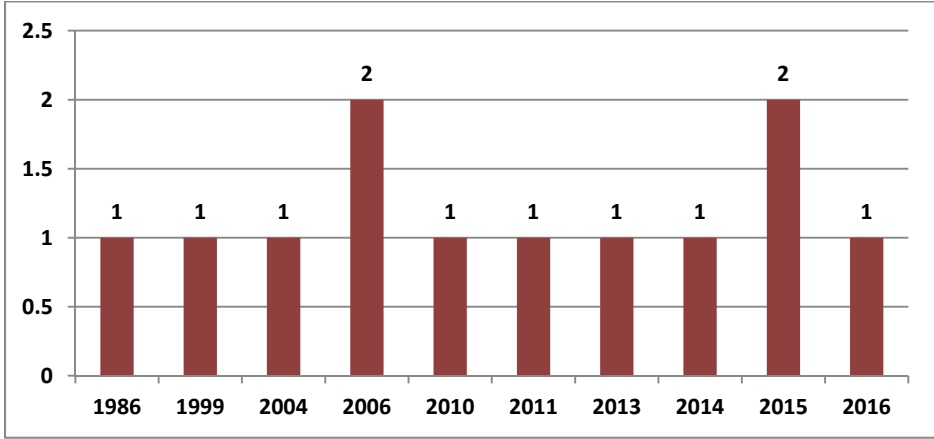
شكل (٢) عدد الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي

(١٩٨٢-٢٠١٦م)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل (٣) عدد الدراسات التي قام بها البنك الدولي عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي
(١٩٨٦-٢٠١٦م)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

يظهر من الشكلين أعلاه أن البداية في المؤسسات كانت متقاربة وإن كانت الأسبوعية في ذلك للصندوق وببضع سنوات. ويلاحظ في دراستي ١٩٨٥م بالنسبة للصندوق، وفي عام ١٩٨٦م بالنسبة للبنك أن الذي تولى إعدادهما مسلمون وبباحث مشارك في الورقتين الأوليين؛ وهو عباس ميراخور. كما يُشاهد من خلال الرصد أن هذا الكاتب كان أنشط شخصية حيث شارك في العديد من الأبحاث التي صدرت في فترة ما قبل الأزمة خاصة السنوات الأولى (منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى نهاية التسعينيات). ومن جهة أخرى يظهر من الشكل (٢) أعلاه أن سنة ٢٠١٥م شهدت عدداً كبيراً من الدراسات (٨) من قبل الصندوق؛ لماذا كان هذا؟ هل هو أمر مخطط له مما يعني زيادة وتيرة الدراسات أو استمرار مقدارها؟ أم أن الأمر جاء مصادفة؟ لا أملك جواباً قاطعاً في ذلك إلا أن معطيات العشرة شهور من السنة الحالية تشير إلى ترجيح التفسير الأخير؛ أي قد يكون الأمر مجرد مصادفة. كما يمكن تفسير ذلك بنشر دراسات قام بها باحثون من خارج الصندوق، ربما بسبب تفرغهم للبحث العلمي في المؤسسة فوافق إصدارها هذه

السنة، أو ربما يعود إلى قبول نشر أبحاث لغير العاملين في المؤسسة كما حصل مع ورقة (Moazzam Farooq and Sajjad Zaheer)^(٢١) الصادرة عن الاستقرار المالي لمؤسسات التمويل الإسلامي في باكستان.

ثانياً: توزيع الدراسات بين فترتين رئيسيتين. وقد تمثل ذلك في فترة ما قبل الأزمة المالية الأمريكية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) وما بعدها. لم يكن هذا التحديد عشوائياً وإنما انطلق واقع أن هذه الكارثة كانت من الأهمية والتأثير بمكان ولا أدل على ذلك من النقاش الذي لايزال محتتماً بين أقطابها المختلفة في الجانب الأكاديمي والتطبيقي بشأن أسباب حدوثها، وطرق معالجة انعكاساتها العلمية والعملية على التمويل والاقتصاد وغيرهما من المجالات ذات الصلة^(٢٢). ولا شك أن هذا التقسيم سيفيد في معرفة مدى تأثير هذا الحدث في زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي من عدمه. الشكلا (٤) و(٥) يلخصان ما تم الوقوف عليه في هذا المضمرة.

(21) Moazzam Farooq and Sajjad Zaheer. (2015). Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?

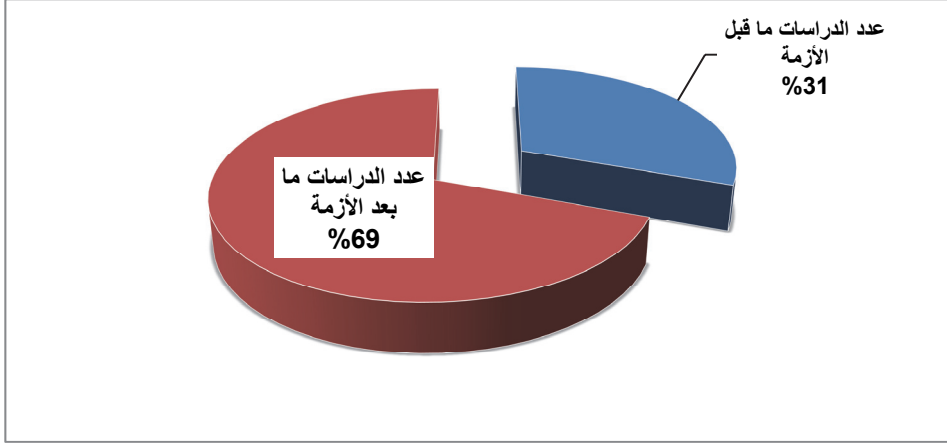
(٢٢) انظر على سبيل المثال الأعمال العلمية التالي، وهناك غيرها الكثير في شكل مبادرات متنوعي من أفراد ومؤسسات متعددة:

Dirk Bezemer and Michael Hudson. (2016). Finance is Not the Economy.

Jeffrey Sachs. (2016). Economics is “horrendously misguided” and obsessed with “completely unimportant things”

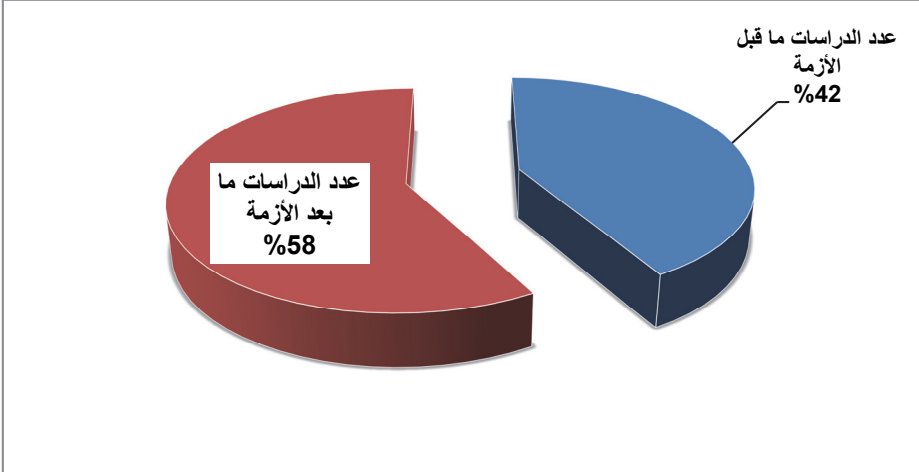
Samuel Bowles. (2016). The Moral Economy: Why Good Incentives Are No Substitute for Good Citizens

شكل (٤) توزيع دراسات الصندوق بين فترتي ما قبل أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م الأمريكية وما بعدها



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

شكل (٥) توزيع دراسات البنك بين فترتي ما قبل أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م الأمريكية وما بعدها

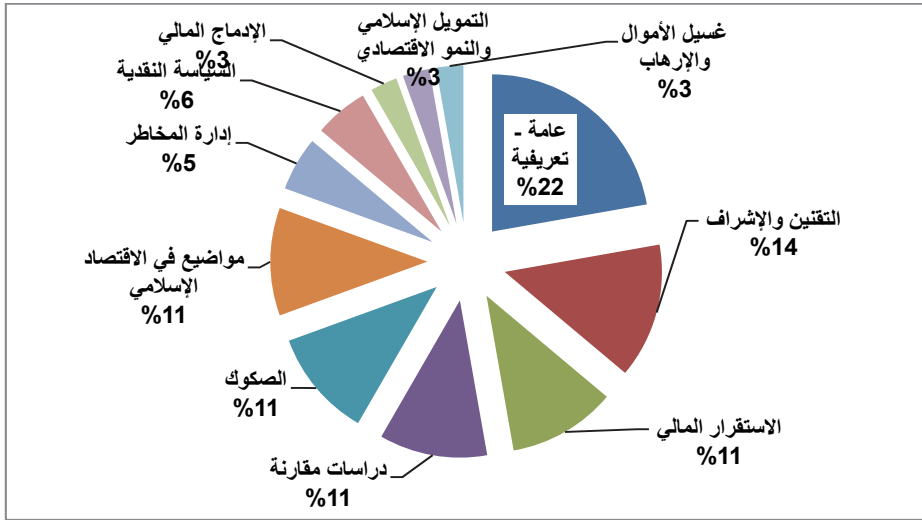


المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

يُلاحظ من الشكلين أعلاه -وبشكل بارز- أن الأزمة أثرت في زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي من خلال الزيادة العددية لنسبة الدراسات التي أجريت بعد الحدث إلى إجمالي الدراسات المرصودة في كلتا المؤسستين.

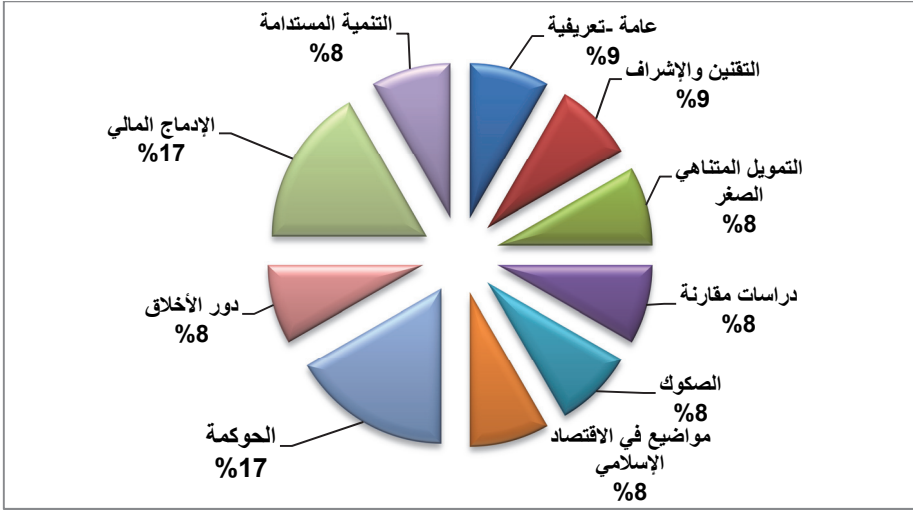
ثالثاً: توزيع الدراسات حسب موضوعات بحثية كبرى. بعد الاطلاع على الدراسات من خلال عناوينها، ومستخلصاتها، ومقدماتها ونتائجها، والبعض تم الاطلاع عليه برمته أمكن تحديد المجالات البحثية الكبرى التي تناولتها دراسات المؤسسات في الشكلين (٦) و(٧) أدناه.

شكل (٦) توزيع دراسات الصندوق على الموضوعات البحثية الكبرى



المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

شكل (٧) توزيع دراسات البنك على الموضوعات البحثية الكبرى



المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

فيما يتعلق بالصندوق يلاحظ أن تلك المجالات توزعت على أحد عشر مجالاً؛ من أهمها ستة: التعريفية العامة، والتقنين والإشراف، والاستقرار المالي، فالمقارنات، ثم الصكوك، وأخيراً المسائل الكلية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي كطبيعة الوساطة المالية، وخصائص هذا النظام فيما يتعلق بالاستقرار والسياسة المالية. وقد استحوذت هذه الموضوعات على ٨٠% من إجمالي الدراسات المرصودة. وهذا ما يعكس الاهتمامات الرئيسة للصندوق والمتمثلة في: أولاً فهم كيفية عمل هذا النوع من المؤسسات تنظيراً وممارسة مع تتبع تطورات الممارسة عبر الزمن، ثم التركيز على الجانب القانوني والإشرافي على اعتبار أنه أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. والملاحظة المبدئية التي يمكن الخروج بها هي أن هاجس الاستقرار المالي كان حاضراً في معظم الدراسات التي قام بها الصندوق بشكل أو بآخر، وهذا ما يعزز أن الموضوعات التي تم بحثها تخدم أهداف الصندوق والمتمثلة في السعي إلى تحقيق قدر مناسب من الاستقرار

النقدي والمالي على المستوى العالمي، ومن ثم يمكن القول أن التساؤلات الرئيسية التي تنبعث خلف هذا الاهتمام تتمثل في: كيف يعمل هذا النوع من المؤسسات المالية؟ ما هو المقدر المشترك وذاك المختلف بينها وبين نظيرتها التقليدية؟ وإلى أي مدى يمكن التعامل معها واستيعابها من خلال الأنظمة السائدة؟ أم أن وجودها وتناميها يتطلب استحداث قوانين خاصة بها؟ وإلى أي مدى هي أكثر أم أقل استقراراً من نظيرتها التقليدية؟

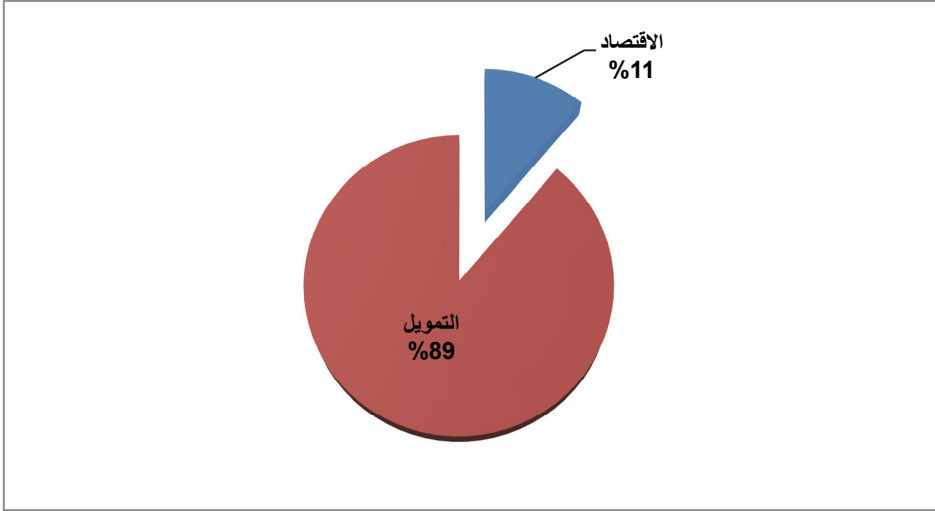
وفيما يتعلق بالبنك فإننا نجد أن مجالي الإدماج المالي والحوكمة استحوذاً على نصيب ٣٤ في المائة من إجمالي الدراسات المرصودة. أما باقي المجالات فقد نالت قدراً متساوياً من المعالجة، إلا أن الفحص الأولي والسريع للدراسات يُشير إلى أن الهاجس التنموي كان حاضراً أكثر من غيره في تلك المعالجات، ولا غرابة في ذلك لأن تلك هي مجالات عمل البنك الرئيسية، إلا أنه لا يمكن إغفال الجوانب التي قد تؤثر سلباً على النمو والتنمية، ومن ثم تناول موضوعات تتقاطع مع تلك التي قام بها الصندوق مثل المخاطر، والتقنين والإشراف، والاستقرار المالي.

والجدير بالذكر أن كلتا المؤسستين انفردت بجوانب ظهرت في معالجاتهما الأخيرة ويتعلق الأمر بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للصندوق، ودور الأخلاق بالنسبة للبنك وهي مسائل سنقف معها في الفقرة السادسة أدناه؛ الفقرة المخصصة لمناقشة نتائج الدراسات المرصودة في عينة البحث.

رابعاً: توزيع الدراسات بين تخصصي الاقتصاد والتمويل الإسلامي. لم يكن مستغرباً استحواد التمويل على النصيب الأكبر من الاهتمام -كما هو موضح في الشكلين (٨) و(٩) أدناه- لأن هذه المؤسسات تركز على الجوانب التطبيقية العملية أكثر من التنظير. والملاحظ في المعالجات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي أنها كانت في السنوات الأولى، ومن قبل كتاب مسلمين بشكل رئيس، ثم اختلفت بشكل كامل بعد تطور صناعة التمويل الإسلامي. وهذا الأمر ليس مقتصرًا على هذه

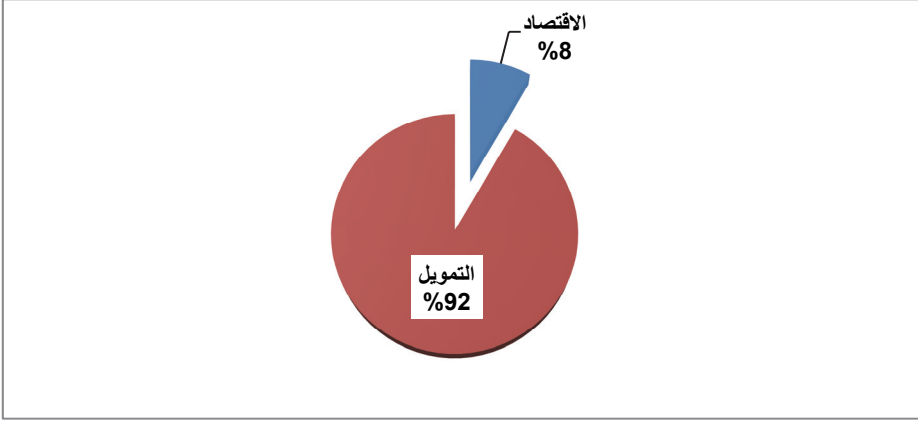
الجهات فحسب، بل حتى على مستوى معظم الفعاليات والمناشط وخاصة المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتمويل الإسلامي نجد أنها تُركز على جانب التمويل وما ارتبط به بشكل رئيس، ولا تكاد تجد إلا النذر اليسير المتعلق بالاقتصاد الإسلامي. وإن ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام بالوقف والزكاة إلا أن التركيز فيه على الجانب التمويلي أكثر من غيره من المجالات والأبعاد التي أثرت فيها وأثرتها مؤسسة الوقف عبر التاريخ الزاهر للحضارة الإسلامية.

شكل (٨) توزيع دراسات الصندوق بين الاقتصاد والتمويل الإسلامي



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

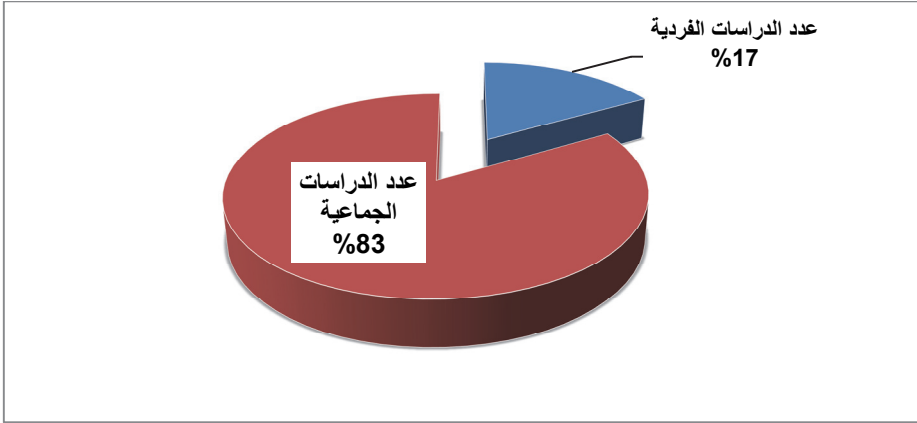
شكل (٩) توزيع دراسات البنك بين الاقتصاد والتمويل الإسلامي



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

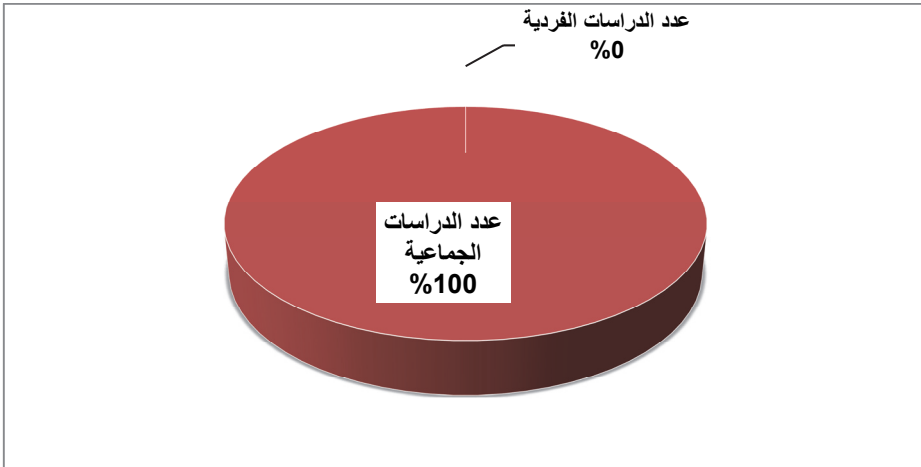
خامساً: توزيع الدراسات بين الأبحاث الجماعية والفردية. يظهر بشكل جلي في الشكلين (١٠) و(١١) أدناه النصيب الأوفر للدراسات الجماعية (ما قام بإعداده باحثان فأكثر) فهي التي طغت على عينة الدراسات المرصودة في البحث. وذلك قد يعود لعدة الأسباب تفسر هذا الوضع؛ ومن ذلك أنها ربما تكون سياسة تنتهجها هذه المؤسسات لبث روح فريق العمل، أو لأن طبيعة الدراسات تتطلب تعاون أكثر من تخصص (اقتصادي، ومالي، وقانوني، وفني ... إلخ) وجهة، وربما كذلك لزيادة الإنتاج وسرعة الإنجاز. المهم أن هذه المسألة تحتاج إلى تأمل من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، والقائمين على مراكز البحث والدراسة في هذا الحقل المعرفي الناشئ للاستفادة من مثل هذه التجارب، لأن ديننا دين جماعة، وتعاون، لا دين فرقة وأناية. ومن أهم المتطلبات في هذا أن يكون التعاون حقيقياً، لا صورياً -بمعنى أن يؤدي كل واحد واجبه في فريق العمل-، وأن يُبتعد عن الانتهازية والاستغلال -استغلال المنصب أو الواجهة لنسبة أعمال وأبحاث غير من قام بها.

شكل (١٠) توزيع دراسات الصندوق بين الأبحاث الجماعية والفردية



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

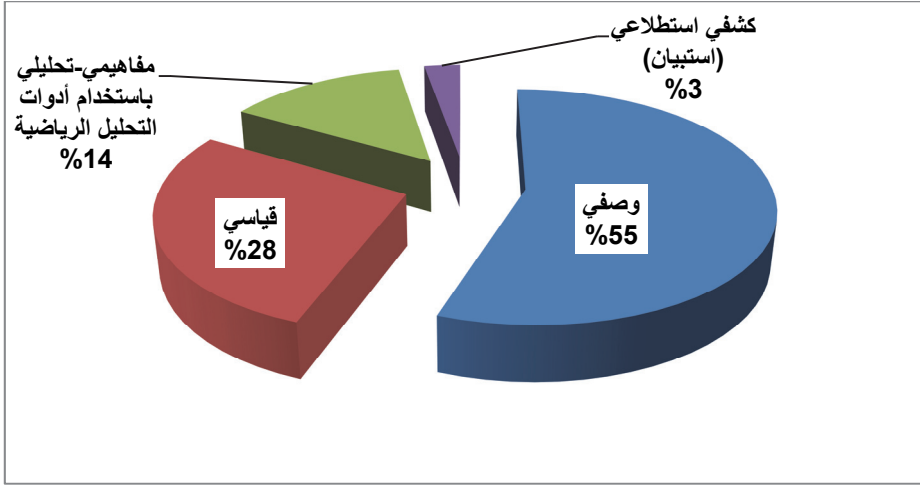
شكل (١١) توزيع دراسات البنك بين الأبحاث الجماعية والفردية



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

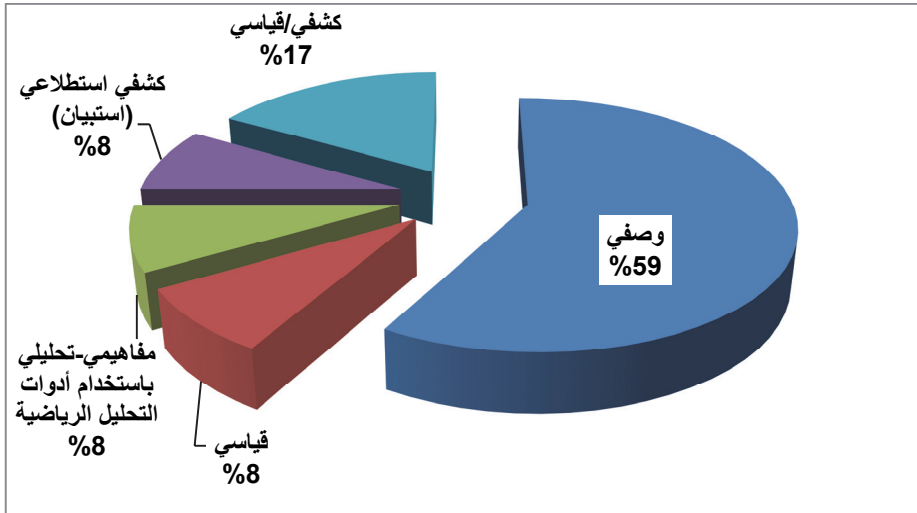
سادساً: توزيع الدراسات حسب منهج البحث العلمي المتبع. يلاحظ من الشكلين أدناه غلبة المنهجين الوصفي والقياسي على الدراسات المرصودة، وذلك ربما -بسبب نوعية الأبحاث- كما هو موضح في النقطة (ثالثاً) أعلاه.

شكل (١٢) طرق البحث العلمية المستخدمة في دراسات الصندوق



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل (١٣) طرق البحث العلمية المستخدمة في دراسات البنك



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

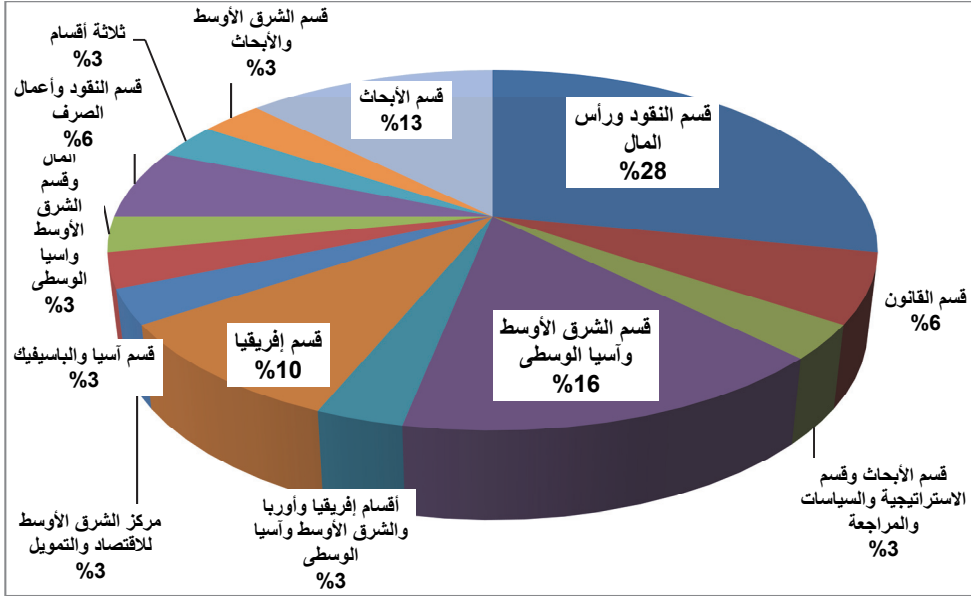
نلاحظ من الشكلين أعلاه أن أهم الأدوات المنهجية المستخدمة في عينة الدراسات المرصودة تمثلت في المنهجين الوصفي والقياسي، ولا غرابة في ذلك لأن

جوانب التعرف على الظاهرة تطلبت إجراء العديد من الدراسات لمعرفة حقيقة هذا النوع من التمويل تنظيراً وممارسة؛ وهذا من باب أن الحكم على الشيء وكيفية التعامل معه بشكل صحيح فرع عن تصوره. فلا يمكن وضع قوانين ولا تشريعات لكيان اقتصادي أو مالي دون معرفته عن كثب، كما أن البناء على "الدعاوى" النظرية التي ركزت عليها الدراسات الأولى من المسلمين -ولا يزال البعض ممن قام بها- على أن الوساطة المالية "الإسلامية" قائمة على عقود المشاركة وخصيصة تقاسم المغانم والمغارم لا تمت للواقع القائم بصلة. ومن جهة أخرى فإن الوقوف على حقيقة بعض المسائل مثل الاستقرار المالي، والإسهام في الإدماج المالي، أو النمو الاقتصادي تطلب استخدام ذات الأدوات القياسية المستخدمة في الأدبيات التقليدية، وهذا ما حصل في الدراسات المفاهيمية التحليلية التي استخدمت الأدوات التحليلية مثل نماذج التوازن العام (General equilibrium models) لاستخلاص بعض الحقائق ودراسة بعض المسائل المحددة مثل أثر إلغاء الفائدة على الإيداع، والاستثمار، أو السياسة النقدية.

سابعاً: التوزيع حسب الأقسام التابعة للمؤسسة (خاص بالصندوق).
 أما فيما يتعلق بنوعية الأقسام التي شاركت في الدراسة بالنسبة لصندوق النقد الدولي فيمكن الوقوف على ذلك من خلال الشكل (١٤) أدناه^(٢٣):

(٢٣) تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة دراسات لم تستين للباحث أسماء الأقسام التي قامت بها لم تدرج في الشكل (١٤)؛ وهي دراسة عامي ١٩٨٦م و١٩٩١م، ثم دراسة صادرة عام ٢٠١٥م.

شكل (١٤) توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الأقسام المختلفة للمؤسسة

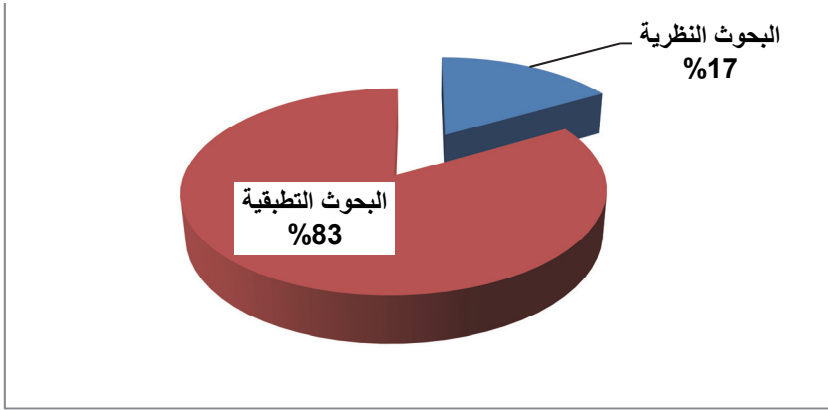


المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

ثامناً: التوزيع بين الدراسات النظرية والتطبيقية. الشكلان (١٥) و(١٦) يلخصان ذلك حيث يغلب على الدراسات الجوانب التطبيقية العملية المتعلقة بممارسات مؤسسات صناعة التمويل الإسلامي، وأسواقه، وكذا تعامل المؤسسات الإشرافية معه، والهيئات والمنظمات الداعمة لهذه الصناعة فيما يتعلق بجوانب محددة مثل كيفية احتضان التمويل الإسلامي، أو كيفية الاستفادة منه في خدمة الخطط الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والإدماج المالي وغيرها. وكذلك مسائل الاستقرار المالي وتحليل المخاطر لهذا النوع من المؤسسات التمويلية الحديثة النشأة. وهذه النتيجة تعزز الاهتمام الذي حدث لظاهرة التمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية الأمريكية، والذي تمثل فيما يتعلق بهاتين المؤسستين بزيادة لافتة لعدد الأبحاث، ولمشاركة غير المسلمين في ذلك. إلا أن في الوضع بين المؤسستين اختلاف طفيف تمثل في أن نسبة الدراسات النظرية التي قام بها

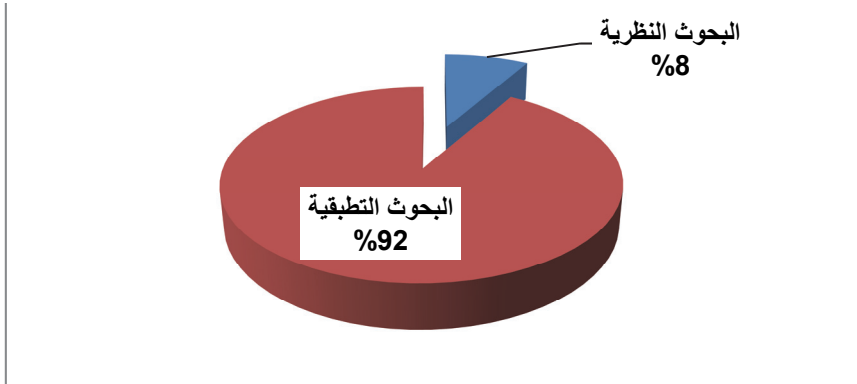
الصندوق تمثل ١٤% من إجمالي الدراسات المرصودة في حين أنها لا تمثل سوى ٨% بالنسبة للبنك. التعليل لهذا الوضع يتمثل في أن عدد دراسات الصندوق أكثر، كما أنه كان الأنشطة في الفترة الأولية وذلك راجع ربما لعدد الباحثين المسلمين الذين كانوا يعملون في تلك الفترة، أو بسبب نشاط بعضهم وتعاونهم مع بعض كما هو الشأن مع عباس ميراخور ومحسن خان.

شكل (١٥) توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين النظرية والتطبيق



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

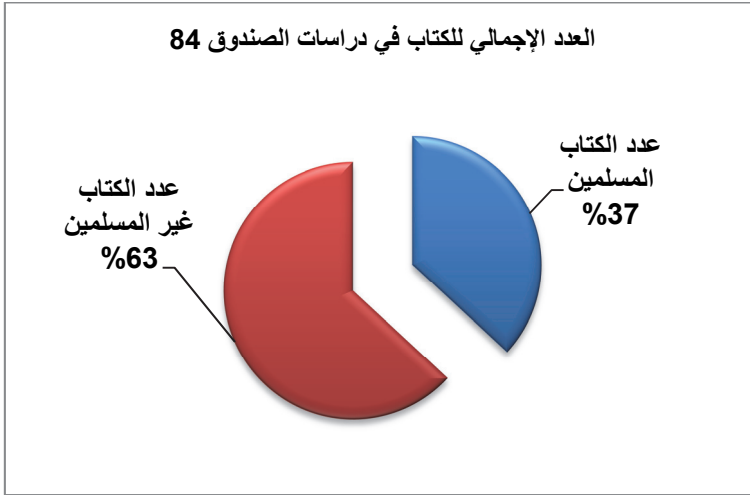
شكل (١٦) توزيع الدراسات التي قام بها البنك بين النظرية والتطبيق



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

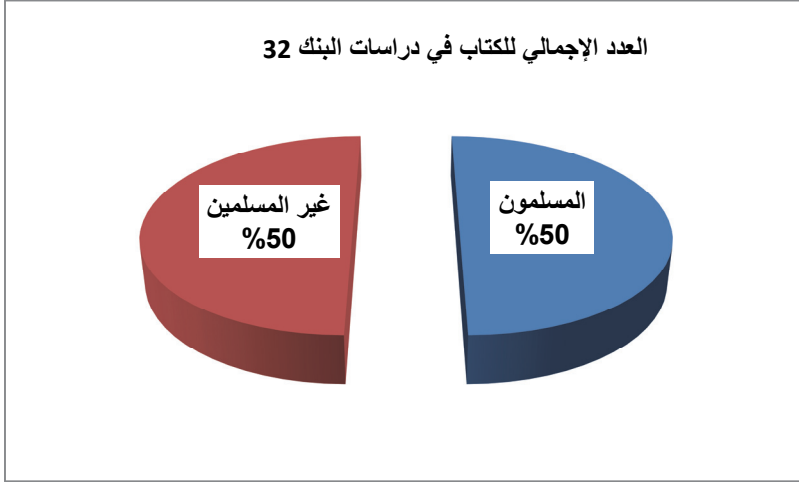
تاسعاً: التوزيع حسب الديانة بين مسلمين وغيرهم. النتائج في هذه الخصيصة والتي تضمنها الشكلان (١٧) و(١٨) جد أولية وهي تحت المراجعة لأن المعيار الوحيد الذي استخدم لحد الآن تمثل في الإسم - اسم الكاتب- وهذا غير كاف لأن بعض من يسلمون قد يحتفظون بأسمائهم، كما أن بعض النصارى العرب قد توجي أسماؤهم بأنهم مسلمين، وفي بعض الدول الآسيوية قد تختلط الأسماء. ومن ثم وجب التدقيق والنظر في معايير أخرى حتى تكون النتائج أكثر دقة.

شكل (١٧) توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

الشكل (١٨) توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

٦. مناقشة نتائج الدراسات المرصودة في عينة البحث

سيتم تناول لبعض النتائج- التي يحسب الباحث أنها ذات أهمية للفت الأنظار إليها- وقد حُدد ذلك في تسعة نقاط^(٢٤)، إلا أنه وبسبب ضيق الوقت والمساحة في هذه العجالة سنتطرق لأربعة منها فقط وسيتم التفصيل في البقية في ورقة مطورة لنشرها ك مقال علمي في مجلة محكمة بإذن الله:

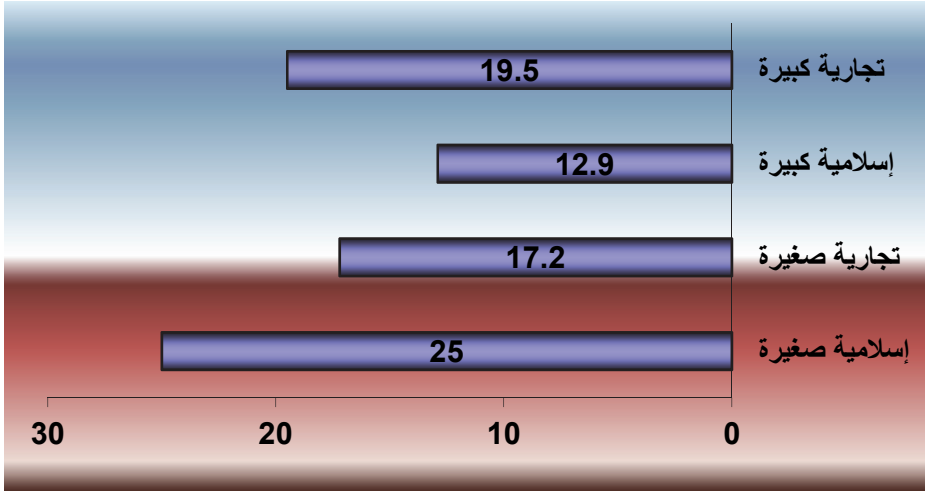
i. التمويل الإسلامي والاستقرار المالي. تُمثل الدراسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨م أول دراسة تجريبية (emperical) -في حدود ما اطلع عليه الباحث- تقوم بفحص الاستقرار المالي للمصارف الإسلامي من خلال أداة (-Z score) المستخدمة بشكل كبير لفحص مدى استقرار المؤسسات التمويلية الإسلامية من عدمه، وإلى أي حد يعزز وجود هذا النوع من المؤسسات الاستقرار للنظام المالي ببلد برمته؟ ثم جاء بعدها العديد من الدراسات التي استخدمت ذات الأداة وأدوات قياسية وإحصائية أخرى^(٢٥). وقد قام معد الورقة بمناقشة نتائج تلك الدراسة بعد صدورها ببضعة أشهر على صدورها^(٢٦). الشكل (١٩) يلخص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

(٢٤) وهي: التمويل الإسلامي والاستقرار المالي، والأخلاق وأثرها على القرار والتصرف المالي، والتمويل الإسلامي وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، والبنوك التعاونية والبنوك الإسلامية، والتمويل الإسلامي والإدماج المالي، وإسهام التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، والعوامل التي ساهمت في انتشار التمويل الإسلامي. والمشتقات المالية وإدارة المخاطر والتصكيك. والحوكمة والالتزام الشرعي.
(٢٥) لمزيد تفصيل حول أدبيات التمويل الإسلامي والاستقرار المالي والأدوات المنهجية المختلفة المستخدمة -قياسية وغيرها- في ذلك يمكن العودة إلى:

Ahmed Belouafi et al. (2015). "Islamic Finance and Financial Stability: A Review of the Literature".

(٢٦) الورقة صدرت في يناير، والنقاش لها تم في ١٨ يونيو (١٤/٦/١٤هـ) في حوار الأربعماء بالمعهد والذي عقد في ذلك التاريخ.

شكل (١٩) نتائج قيم معيار Z التي توصل إليها الباحثان (Čihák and Hesse) في ورقتهما لعام ٢٠٠٨ م



المصدر: بلوافي (٢٠٠٨م: ٨٢)

بناءً على قاعدة المعيار Z التي تنص على أنه كلما كانت قيمة المعيار كبيرة كلما كانت السلامة المالية للمؤسسة المفحوصة (البنك في حالتنا) جيدة؛ بمعنى أن احتمال تعرضها للاعسار أو الإفلاس ضئيل والعكس صحيح، ومن خلال الأرقام الموضحة في الشكل (١٩) أعلاه يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

١. المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من نظيرتها التقليدية الصغيرة.
٢. المصارف التجارية التقليدية الكبيرة أكثر استقراراً من نظيرتها الإسلامية التجارية الكبيرة.
٣. المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف التجارية الإسلامية الكبيرة.

وهكذا تصل الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الصغيرة هي "الأكثر متانة (more resilient)" في المجموعة، وأن المصارف الإسلامية الكبيرة هي الأضعف. وأن وجود هذا النوع من المؤسسات لا يساهم بشكل كبير في استقرار النظام المالي في البلد. لماذا كان الأمر كذلك؟ وبماذا يمكن تفسيره؟ لقد تمت مناقشة تلك النتائج بشكل مستفيض في ورقة عام ٢٠٠٨ م^(٢٧) بما يغني عن الإعادة هنا؛ وخاصة مسألة أن المصارف التجارية الإسلامية الكبيرة تستخدم الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة أكثر من الصغيرة التي أشار إليها المؤلفان لتفسير هذا الاختلاف بين المصارف الصغيرة والكبيرة. وهذا أمر غير مسلم به لأن المعطيات تشير إلى أن صيغ التمويل القائمة على المشاركة في المصارف الإسلامية هي الأقل استخداماً في جانب التوظيفات للأموال (assets side)^(٢٨)، ولم يقم الباحثان بتقديم أدلة تدعم دعواهما تلك.

(٢٧) بلوافي (٢٠٠٨ م: ٨٣-٨٨).

(٢٨) حيث أنها تقارب نسبة ٧% من التوظيفات المصارف الإسلامية مجتمعة كما يشير لذلك التقرير الذي أصدره البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي (The World Bank and Islamic Development Bank Group, 2016: 60-61). كما أنها لم تتجاوز نسبة ثلاثة في المائة من إجمالي استخدامات الأموال في المملكة العربية السعودية (الشبيلي (٢٠١١ م)) -وهي الدراسة التي كانت قريبة جداً من تاريخ نشر دراسة الصندوق عام ٢٠٠٨ م-. وفي غيرها قد يزيد عن ذلك لكنه لم يصل بعد إلى مستوى ١٠%؛ بل إن صيغة المضاربة وهي التي قُدمت كأساس في معظم نظريات الوساطة المالية كصيغة بديلة لعقد التمويل الربوي القائم على الفائدة لم تصل بعد إلى مستوى ٢% لدى معظم المصارف الإسلامية في جانب التوظيفات للأموال، (The World Bank et al., Ibid: 60) و(الخلوفي، ٢٠١٦ م: ٣٤١). هناك دراسات أخرى وحديثة أشارت إلى أن هذه النسبة قد تصل إلى حوالي ١٢%؛ أفادني بذلك الزميل هشام حمزة في تعليقه يوم عقد الحوار.

وقد أتت بعد هذه الدراسة دراسات أخرى وهي مرصودة في العينة؛ إلا أنها لم تكن على توافق وانسجام في النتائج التي خلصت إليها. المهم من تناول هذه النقطة هو الإشارة إلى أن الدراسات العلمية التي تعرضت لمسألة الاستقرار للتمويل الإسلامي لم تصل إلى نتيجة حاسمة بعد تسمح لنا بالخروج بمقولة جامعة مانعة مفادها "لقد توصل الغرب إلى أن التمويل الإسلامي أكثر استقراراً من نظيره التقليدي"؛ والتي يستسهل البعض إطلاقها دون فحص ولا روية. نعم هناك إشادة تكاد تكون محل اتفاق فيما يتعلق باستقرار النظام المالي القائم على المشاركة في تقاسم المغانم والمغارم (profit and loss sharing or equity based financial intermediation) مما ينعكس إيجاباً على ربط نتيجة العائد الذي تستحقه مصادر الأموال (الودئع الاستثمارية) بنتائج توظيفها في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية المختلفة، إلا أن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالتطبيق الذي عليه وضع المؤسسات التمويلية الإسلامية الآن.

iii. الأخلاق وأثرها على القرار والتصرف المالي. تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ورقة صادرة عن البنك الدولي عام ٢٠١٥م^(٢٩). ما لفت نظري هو محاولة معرفة تأثير الأخلاق على التصرفات المالية للمتعاملين ببطاقات الائتمان الإسلامية فيما يتعلق بالتأخير عن السداد في المواعيد المحددة. إلى أي مدى يؤثر الجانب الأخلاقي (moral) من الناحية العملية في ذلك؟ وما الأساليب التي استخدمتها المؤسسات المانحة لهذه المنتجات في التأثير على عملائها للاسراع في عملية الدفع وتجنب المماطلة؟ أُجريت التجربة في أندونيسيا على عينة من زبائن أحد المصارف الإسلامية هناك. أما الوسائل التي استخدمها المصرف للتأثير على عملية الدفع فقد تمثلت -حسبما تذكر الدراسة- في إرسال رسائل للمتأخرين عن السداد مع تغيير محتويات تلك الرسائل. ففي المرة الأولى (بعد يوم من التأخير عن السداد)

(29) Bursztyn et al. (2015). Moral Incentives: Experimental Evidence from Repayments of an Islamic Credit Card.

يُرسل البنك رسالة تذكيرية عامة، بعدها وقبل يومين من انتهاء فترة السماح (١٠ أيام) ترسل رسالة أخرى إلا أنها تتضمن ترجمة لنص حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- الذي رواه البخاري ومسلم: "مَطْلُ الْغَيِّ ظُلْمٌ"^(٣٠). وجدت الدراسة أن هذه الرسالة ساهمت في زيادة نسبة السداد للحد الأدنى المطلوب من المبلغ بنسبة ٢٠%^(٣١)، كما وجدت الدراسة أن إرسال تذكير عادي، أو رسالة لا تحتوي مثل هذه العبارات "الدينية" لا تأثير لها على السلوك. كما وجدت أن "المتعاملين يستجيبون لهذا النوع من الرسائل -القائم على نصوص دينية- له تأثير أكبر من الحوافز أو العقوبات المالية". إن هذه النتائج غاية في الأهمية وهي تحتاج إلى مزيد أبحاث في هذا المجال وذلك لأن الأدبيات والممارسات المالية، وحتى "بعض الفتاوى" تذهب رأساً إلى العقوبات أو الحوافز المادية وتنسى أو "تناسى" تأثير مثل هذه الوسائل التي تمثل أحد البدائل التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها لمعالجة التأخير في السداد.

(30) The message states: "non-repayment of debts by someone who is able to repay is an injustice."

(٣١) أثناء النقاش في جلسة حوار الأربعاء أشار بعض الفضلاء إلى أن هذه النسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بنسبة السداد في بعض التجارب الاجتماعية والخيرية؛ مثل تجربة بنك. غرامين (Grameen Bank) بنجلادش وكان ردي أن هذه التجارب مغايرة لما نحن بصده؛ فالذي ندرسه يتعلق بالقطاع الربحي، كما أن النسبة تمثل زيادة بعد إرسال الرسائل ذات المحتوى الديني والأخلاقي، ولا تتحدث عن نسبة السداد الإجمالية في هذا النوع من المنتجات. ومن جهة أخرى ينبغي التأكيد على أن البعد الأخلاقي والاجتماعي مرتفع جداً في الأعمال القائمة على الأسس الخيرية والاجتماعية وهذا ما وجدته بعض الدراسات عند تناول نسبة السداد في القروض الحسنة التي تقدمها بعض الجمعيات الخيرية في مكة المكرمة؛ تصل تلك النسبة إلى ٩٨%؛ ينظر سليمان العبيد (١٤٣٥/١٤٣٦ هـ) لمزيد تفصيل في الأمر.

إن تسليط الضوء على مثل هذه المسائل من الأهمية بمكان لأنها -حسب تقدير الباحث- تبين أن زبائن المصارف الإسلامية (وحتى غيرهم) ذوي فطر سليمة (هذا هو الأصل الذي ينبغي أن يبنى عليه العمل في أول الأمر -وهو براءة الذمم من الانطواء على سيء الأخلاق)؛ ومن جهة أخرى ينبغي التأكيد على أهمية مثل هذه الأساليب غير المباشرة والمرتبطة بواقع الناس وهم "متلبسون" بالمعاملة بدل الأسلوب الوعظي المباشر الذي تفصل بينه وبين الممارسة مسافات. ومن ثم يمكن الخلوص إلى أن إجراء المزيد من الأبحاث النوعية والميدانية في هذا المجال من الأهمية بمكان. إن الدعوة إلى النظر في مثل هذه الإجراءات لاينبغي أن يفهم منه إلغاء غيره -مما هو موافق للشرع ومحقق للمصلحة التي تسعى السلطات لتحقيقها بما يعزز مصداقية القطاع المالي وحسن سير عمله- من الوسائل لردع المماطلين الذين يضيعون حقوق الناس. وهناك مسألة أخرى يحسن التنبه إليها وهي تتمثل في تخصيص جزء من أرباح الأموال "المجانية أو شبه المجانية" التي تتلاقها المصارف من المجتمع في بند الاحتياطات الاختيارية التي تقتطعها المصارف لمواجهة مخاطر وطوارئ مختلفة؛ فليغطى جزء من هذا الخطر ضمن هذا البند للابتعاد قدر الإمكان عن المسائل الخلافية كمسألة غرامات التأخر عن السداد؛ حتى وإن كانت تدفع لجهات خيرية كما تربط بعض الهيئات إجازتها لذلك بهذا الأمر.

iii. التمويل الإسلامي وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال. تمثل ذلك في الدراسة التي قام بها الصندوق وهي حديثة جداً؛ حيث صدرت في مطلع هذا العام⁽³²⁾. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مخاطر ارتباط التمويل الإسلامي بغسيل الأموال ((money laundering (ML)، وتمويل الإرهاب (terrorist financing (TF)، وذلك -حسبما تزعم الدراسة- أن مخاطر هذه العمليات فيما يتعلق بالتمويل التقليدي واضحة ومدروسة، إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق

(32) Kyriakos-Saad, et al., (2016). Islamic Finance and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT).

بالتحويل الإسلامي ومن ثم ينبغي إجراء دراسات تتناول هذه الجوانب بالنسبة للتمويل الإسلامي – كما يقول معدو الدراسة. ومن الأمور الهامة في هذا المجال فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية (Kyriakos-Saad, et al. 2016: 8):

- أ- خصوصية العلاقة التي تربط بين هذه المؤسسات والمتعاملين معها.
- ب- طريقة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتعدد بعض العمليات فيها.
- ج- إدارة المؤسسات المالية الإسلامية لمبالغ معتبرة من أموال الزكاة.

فهل فعلاً تدير المؤسسات المالية الإسلامية مبالغ معتبرة وكبيرة من أموال الزكاة؟ وما مقدار ذلك؟ وعلى أي أساس بُني ذلك التقدير؟ وكيف يتم صرفه في ظل قيام صناديق وهيئات عمومية متخصصة لجمع الزكاة وتوزيعها في الكثير من البلدان الإسلامية؟ الغريب في الأمر أن الدراسة ذكرت أن المؤسسات المالية الإسلامية تقوم بجمع الزكاة والصدقات (Kyriakos-Saad, et al. 2016: 10) نيابة عن زبائنها – وبأحجام معتبرة- لتتولى إدارتها ثم توزيعها!!⁽³³⁾ لقد أطلقت الدراسة القول بدون أدلة، وفي هذا مجانية للمنهج العلمي، وخاصة إذا علمنا أنه تم الربط بين الزكاة و"الإرهاب" في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، كما وثقت لذلك بعض الدراسات⁽³⁴⁾، فتم على إثر ذلك الإجهاز على العديد من المؤسسات الخيرية الإسلامية كما هو معلوم.

(33) "Management of high volume of Zakat and Sadaqat by Islamic finance institutions - Zakat and Sadaqat funds are collected on behalf of and from customers, often in large volumes, and are managed and disbursed by Islamic financial institutions. The institutions have often the discretion to designate as beneficiaries natural and legal persons, including non-profit organizations (NPOs). Such high volume of activities in the absence of sound ML/TF risk management processes can increase the exposure of banks to serious risks, especially reputational, operational, compliance and concentration risks."

(34) Belouafi and Belabes (2016: 55-56 & 65)

iv. البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية. تمثل المقارنات أحد الأساليب التي تسمح بالوقوف على جوانب التشابه والاختلاف بين الأشياء محل المقارنة، والأهم من ذلك -في مثل حالتنا- هو التعرف على الخائص المشتركة، وتلك المتغيرة، وماذا يمكن أن يستفيد كل طرف مما لدى الآخر؟ جاءت الدراسة في هذا الباب بعنوان «المصارف التعاونية والإسلامية: ماذا يمكن أن تتعلم من بعضها البعض؟»⁽³⁵⁾. في بداية الورقة تسأل معدوها: "لماذا هذا البحث؟"، وكانت الإجابة أن الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) فرضت على الأطراف ذات الصلة (stakeholders): ملاك، ومتعاملين، وسلطات إشراف، النظر في الخصائص «الجيدة» التي ينبغي توافرها في نظام مالي آمن ومستقر. ومن هنا تكمن أهميتها في أنها تتلمس التعرف على الخصائص الأساسية لهذه المؤسسات، والتي يمكن من خلالها استخلاص بعض المميزات الجيدة التي يفقد الكثير منها -بل ربما يفقدها بالكلية- النظام القائم. والجدير بالذكر أن تاريخ نشأة المصارف التعاونية قديم يعود لعام ١٨٥٢م على يد (Franz Hermann Schulze-Delitzsch) في ألمانيا. وقد نشأت لأسباب دينية أو علمانية لتعزيز التعاون ومناهضة مضار الربا⁽³⁶⁾ -كما تقول الدراسة. المصارف التعاونية والإسلامية كانت بعيدة عن أعمال المجازفات (speculation) المستندة على الرفع المالي العالي (leverage). ومن ثم يمكن النظر إليهما كبديل للمصارف التجارية [عالية الرفع المالي والمخاطر والمجازفة]. القاسم المشترك الرئيس بين التعاونية والإسلامية استقطاب الأموال (liability side) من وحدات الفائض على أساس تقاسم المخاطر (risk sharing) «الغنم بالغرم»، إلا أنهما يختلفان في جانب استخدامات الأموال (assets side). هناك من الاقتصاديين المسلمين (El-Gamal, 2005) من دعا إلى إعادة ترتيب المصارف الإسلامية القائمة على أساس تعاوني

(35) Al-Muharrami and Hardy. (2013). Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other?

(36) "Cooperative movements were and still are infused with a religious or secular morality that emphasized the virtues of thrift and mutual solidarity between all those involved, and the evils of usury", [Al-Muharrami & Hardy, 2013: 6]

(truly mutual entities). ومن ثم تصل الدراسة إلى أن البنوك التعاونية تتعلم من الإسلامية في جانب توظيف الأموال (asset side) بتنوع منتجاتها بدل قصرها على منتج القرض القائم على الفائدة، والإسلامية تتعلم من التعاونية تعزيز فكرة التعاون ليكون التمويل خادماً للمجتمع وليس لفئة محدودة منه^(٣٧). والجدير بالذكر أن بعض الدراسات (Heiko and Čihák, 2007: 3) وجدت أن المصارف التعاونية أكثر استقراراً من التجارية بسبب بعض الخصائص والفلسفة التي يقوم عليها هذا النوع من المؤسسات -وقد اتينا على بعضها في ما مضى. إن المقارنة التي قام بها الباحثان مفيدة من غير شك إلا أن الدراسة لم تجب على سؤال محوري في هذا المقام ألا وهو: هل قيام المصارف على أساس تعاوني يُغني عن وجود مصارف قائمة على أساس تجاري -سواء كان إسلامياً وتقليدياً-؟ وإذا كان الأمر كذلك: ما هي المتطلبات القانونية والتشريعية اللازمة المناسبة لدعم هذا التوجه؟

(37) "Credit unions are expressly built on the notion of community and sharing of burdens and rewards", [Ibid: 21]

٧. الخلاصة

الاستنتاجات والتوصيات

فيما مضى من فقرات تعرضت الدراسة بالرصد والتحليل لنتائج وخلاصات ثمانية وأربعين دراسة صادرة عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. كما تعرضت لعدد من الملامح العامة لتلك الدراسات. وقد أتى البحث ليعزز بعض الجوانب المنهجية التي رسمها الكاتب في البحث الذي نشره قبل سنتين (بلوافي، ٢٠١٤م) في كيفية التعامل مع هذا النوع من الدراسات؛ بتجنب العموميات (الغرب قال كذا وكذا أو توصل لكذا وكذا)، والتناول المحدد (الشخصي و/أو المؤسسي، والزماني)، وعلى نوع معين من الدراسات بينها قدر كبير من التجانس لتكون النتائج والمناقشة ذات معنى وبال. بناءً عليه يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات الأولية التالية:

أولاً: الاستنتاجات

١. يظهر من خلال الرصد للأبحاث التي صدرت عن المؤسستين أن التمويل الإسلامي يحتل مكانة لا بأس بها ضمن أدبيات المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.
٢. تنوعت معالجات الدراسات بين موضوعات مختلفة كان أهمها بالنسبة للصندوق: التعريف، والتقنين والإشراف، والاستقرار المالي، فالمقارنات، ثم الصكوك (٧٠% من إجمالي الدراسات). وفيما يتعلق بالبنك فإننا نجد أن مجالي الإدماج المالي والحوكمة استحوذا على نصيب ٣٤% من إجمالي الدراسات المرصودة.
٣. نالت الدراسات التطبيقية المرتبطة بصناعة التمويل الإسلامي النصيب الأكبر في المعالجة من تلك المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي بمعناه الواسع الذي يشمل التمويل وغيره.

٤. فترة ما بعد الأزمة المالية الأمريكية (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) عرفت تطوراً عددياً معتبراً في عدد الدراسات الصادرة وركزت بالكامل على التمويل ومتعلقاته. أما فترة ما قبل الأزمة ركزت على الجوانب النظرية المرتبطة بقضايا كلية مثل خصائص الاقتصاد الإسلامي، وتأثير إلغاء الفائدة على الادخار والاستثمار والسياسة النقدية، وكانت أقل بطبيعة الحال.

٥. غلبت الأبحاث الجماعية (باحثان فأكثر شاركا في إعدادها) في الدراسات المرصودة بالنسبة للصندوق، وكانت إعداد جماعي بالكامل بالنسبة للبنك.

٦. هناك أشياء مشتركة بين الدراسات التي قامت بها كلتا المؤسستين مثل التقنين، والمخاطر، والإدماج المالي إلا أن طبيعة عمل كل مؤسسة انعكس على مجال الاهتمام وطبيعة تناول، مما يجعل إنتاجهما يكمل بعضه، بعضاً، على عكس الاضطراب والفوضى الحاصلة عندنا من عدم التناغم، والتكامل، والتنسيق الجيد بين المؤسسات البحثية، والتعليمية، حتى يخدم هذا الحقل، ويدفع به إلى التقدم، والتطور في ظل بيئة علمية منسقة؛ عالية الجودة، والتخطيط.

٧. على الرغم من غلبة المنهج الوصفي في الدراسات المرصودة في عينة البحث إلا أنها كانت بعيدة عن الحشو بالتركيز على النقاط الرئيسة المراد مناقشتها بالدخول في صلب الموضوع بدل الاستغراق في التعاريف والعموميات كما هو الحال في الكثير من الدراسات العربية. وذلك راجع لجملة أسباب لعل من بينها التكوين والحرفية المهنية، ويضاف لذلك توفرها على كثير من الإحصائيات والمعطيات بحكم دور هذه المؤسسات وصلتها بالدول والمنظمات والهيئات. ولهذا نجد على سبيل المثال أن البنك الدولي كون قاعدة بيانات ضخمة (The Global Findex Database)^(٣٨) - يتم تحديثها بشكل دوري- فيما يتعلق بالإدماج المالي، ومن

(38) "The Global Findex database, the world's most comprehensive database on financial inclusion, provides in-depth data on how individuals save, borrow, make payments, and manage risks. Collected in partnership with the Gallup World Poll and funded by the Bill & Melinda Gates Foundation, the Global Findex is based on interviews with about 150,000 adults in over 140 countries"; The World Bank (2016). Global Findex.

ثم فإن الباحثين استفادوا من مثل هذه الموارد والإمكانيات لإجراء دراسات نوعية، وتقديم توصيات أو سياسات بناءً على معطيات وليس عواطف. إلا أنه فيما يتعلق بالدراسات القياسية هناك اعتماد كبير على قاعدة البيانات التجارية العالمية (Bankscope).

ثانياً: التوصيات: وفيما يتعلق بالتوصيات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ- من الأهمية بمكان رصد هذا النتاج العلمي وغيره بطريقة مستمرة للوقوف على ما يتوصل إليه، وذلك بغرض الإفادة ومن مجالات الاستفادة الاستكتاب في المجلة -مجلة معهد الاقتصاد الإسلامي بالجامعة- إما بنشر بحث أو المشاركة في ركن "منتدى النقاش"، أو الرد بالالتفات إلى جوانب بدأ الاهتمام بها مثل غسيل الأموال والإرهاب. (جوانب إيجابية لتعزيزها، وأخرى سلبية للنأي عنها).

ب- أبانت الأبحاث عن بعض المجالات الخصبة التي تحتاج إلى دراسات نوعية ميدانية مثل تأثير الأخلاق العملي على القرارات والتصرفات المالية وما الوسائل والإجراءات التي اتخذت في تحقيق المرجو؟ وماذا يمكن الاستفادة منها - وليس نسخها كما هي- في بيئات أخرى؟

ج- الاهتمام بقواعد البيانات لتكون عوناً للباحثين لإنتاج أبحاث نوعية بعيدة عن العواطف والكلام الإنشائي. وهذا مجال مهم للتعاون بين الجهات العلمية والأكاديمية، والمؤسسات الداعمة (مؤسسات البنية التحتية)، والمؤسسات التمويلية العاملة وذلك لأن هذا المجال تعرض "لاحتكار" إن لم يكن "اختطاف" من قبل المؤسسات العالمية العاملة في هذا الميدان والتي تعرض خدماتها بأسعار باهظة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أبو شعلة، محمد علي (٢٠١٠م). الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية. ورقة مقدمة لمؤتمر "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة العلوم الإسلامية العالمية.

بلعباس، عبدالرزاق (٢٠٠٨م). كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٨م - فرنسا نموذجاً. المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ٦٠٩-٦٣٣.

بلوافي، أحمد (٢٠٠٨م). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي. ورقة مناقشة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي"، م ٢٢، ع ٢، ص: ٧١-٩٦.

بلوافي، أحمد (٢٠٠٨م). كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٨م - بريطانيا نموذجاً. المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ٥٧٩-٦٠٧.

بلوافي، أحمد (٢٠١٤م). نحو قراءة موضوعية لكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: ولم بويتر أنموذجاً. مجلة إسلامية المعرفة، المجلد ٧٨، خريف ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن ص: ٧٥-١٠٤.

الخلوفي، عيسى بن محمد عبدالغني (٢٠١٦م). الحيل الفقهية وعلاقتها بأعمال المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية. الطبعة الأولى، الرياض: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.

الشبيلي، يوسف (٢٠١١م). التمويل بالمشاركة - الآليات العملية لتطويره. ورقة مقدمة للندوة الثالثة لمصرف أبو ظبي الإسلامي، في الفترة ١٩-٢٠ يناير ٢٠١١م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.

العبيد، سليمان بن عبدالله (١٤٣٥/١٤٣٦هـ). الآثار الاقتصادية لبرامج التمويل بالقرض الحسن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤١٢-١٤٣٢هـ رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Al-Muharrami, Saeed and Hardy, Daniel C. (2013). Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other? IMF working paper, WP/13/184, IMF: Washington D. C.
- Belouafi, Ahmed and Belabes, Abderrazak. (2016). "Research Trends on Zakāh in Western Literature", *Islamic Economic Studies*, Vol. 24, No. 1, June, 2016 (49-76).
- Belouafi, Ahmed and Chachi, Abdelkader. (2014). Islamic Finance in the United Kingdom: Factors behind its Development and Growth. *Islamic Economic Studies*, Vol. 22, No.1, , IRTI-IDB group, pp. 37-78.
- Belouafi, Ahmed; Saci, Karima; and Bourakba, Chaouki. (2015). "Islamic Finance and Financial Stability: A Review of the Literature", *Journal of King Abdul Aziz University: Islamic Economics*", Vol. 28, No.2, pp. 3-44.
- Bezemer, Dirk and Hudson, Michael. (2016). Finance is Not the Economy. *Journal of Economic Issues* Vol. L No. 3 September 2016. DOI 10.1080/00213624.2016.1210384.
- Bowles, Samuel. (2016). *The Moral Economy: Why Good Incentives Are No Substitute for Good Citizens*. USA: Yale University Press.
- Bursztyn, Leonardo, Fiorin Stefano, Gottlieb Daniel, Kanz Martin. (2015). *Moral Incentives: Experimental Evidence from Repayments of an Islamic Credit Card*. Policy Research Working Paper 7420, September, Washington: The World Bank.
- El-Gamal, Mahmoud (2005), "Islamic Bank Corporate Governance and Regulation: A Call for Mutualization," Rice University manuscript, available at <http://www.ruf.rice.edu/~elgamal/files/IBCGR.pdf>.
- Farooq, Moazzam and Zaheer, Sajjad. (2015). Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics? IMF working paper, WP/15/41, Washington: IMF.
- Hesse, Heiko and Čihák, Martin. (2007). *Cooperative Banks and Financial Stability*. IMF working paper, WP/07/2, Washington: IMF.
- Hesse, Heiko and Čihák, Martin. (2008). *Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis*. IMF working paper, WP/08/16, Washington: IMF.
- IMF Publications on Islamic Finance: <http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=352>
- IMF. (2002). News Brief: IMF Facilitates Establishment of Islamic Financial Services Board. Available at: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/29/18/03/nb0241>.
- Karsten, Ingo. (1982). Islam and Financial Intermediation. *Staff Papers (International Monetary Fund)*, Vol. 29, No. 1 (Mar., 1982), pp. 108-142, Published by: Palgrave Macmillan Journals on behalf of the International Monetary Fund, DOI: 10.2307/3866946, URL: <http://www.jstor.org/stable/3866946>.
- Kyriakos-Saad, Nadim, Vasquez Manuel, El Khoury Chady, and El Murr Arz. (2016). *Islamic Finance and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT)*. WP/16/42, Washington: IMF.

- Mohsin S. Khan and Abbas Mirakhor. (1985). The Financial system and monetary policy in an Islamic Economy. Washington: IMF, DM/85/72.
- Mohsin S. Khan, and Abbas, Mirakhor. (1990). Islamic Banking: Experiences in the Islamic Republic of Iran and in Pakistan, *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 38, no. 2 (Jan., 1990): 353-375.
- Mohsin, Khan and Abbas, Mirakhor. (1991). Islamic Banking, IMF working paper, No. 91/88, Washington: IMF.
- Mohsin, S. Khan. (1986). Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis", reprinted in Mohsin S. Khan and Abbas Mirakhor (eds). (1987). Theoretical Studies in Islamic Banking and Finance. Houston (USA): The Institute for Research and Islamic Studies, pp. 15-35.
- Mylenko, Nataliya; Iqbal, Zamir; Mylenko, Nataliya. 2016. Developing Islamic finance in the Philippines. Washington, D.C.: World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2016/06/26457891/developing-islamic-finance-philippines>.
- Nadeem U Haque and Abbas Mirakhor. (1985). Optimal Profit-Sharing contracts and investment in an Interest-free Islamic Economy. Discussion paper, Report No. DRD205, Washington: Word Bank.
- Nadeem UI Haque and Abbas Mirakhor. (1998). the Design of Instruments for Government Finance in an Islamic Economy.
- Patrick Imam and Kangni Kpodar. (2010). Islamic Banking: How Has it Diffused? IMF working paper, WP/10/195, Washington: IMF.
- Sachs, Jeffrey. (2016). Economics is "horrendously misguided" and obsessed with "completely unimportant things". Available at: <http://qz.com/863154/economics-has-become-horrendously-misguided-by-obsessing-about-completely-unimportant-things-according-to-economist-jeffrey-sachs/>.
- The World Bank and Islamic Development Bank Group. (2016). Global Report on Islamic Finance 2016. DOI: [10.159/978-1-4648-0926-2]. Washington, DC: World Bank and IDBG.
- The World Bank. (2016). Global Findex. Washington: The World Bank. Available at: <http://www.worldbank.org/en/programs/globalfindex>
- The World Bank. (2016). The World Bank Publications on Islamic Finance Washington: The World Bank. Available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/docsearch?query=islamic%20finance>
- Zubair, Iqbal and Abbas, Mirakhor. (1987). Islamic Banking. IMF Occasional Paper No. 49, Washington: IMF.

ملاحق الدراسة

ملحق (١) دراسات الصندوق من ١٩٨٢-٢٠١٦ م

Year	Title	Author (s)
The pre-crisis's Studies (1982-2006)		
1982	Islam and Financial Intermediation	Ingo Karsten
1985	The financial system and Monetary policy in an Islamic Economy	M. Khan & A. Mirakhor
1986	Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis	Mohsin Khan
1987	Islamic Banking	Zubair Iqbal & A. Mirakhor
1988	Stabilization and Growth in an Open Islamic Economy	A. Mirakhor & Iqbal Zaidi
1989	Islamic Banking: Experiences in the Islamic Republic of Iran and Pakistan	M. Khan & A. Mirakhor
1991	Islamic Banking	M. Khan & A. Mirakhor
1998	Islamic Banking - Issues in Prudential Regulations and Supervision	Luca Errico & Mitra Farahbaksh
1998	The Design of Instruments for Government Finance in an Islamic Economy	Nadeem Ul Haque & Abbas Mirakhor
1998	Monetary Operations and Government Debt Management Under Islamic Banking	V. Sundarajan, David Marston & Ghiath Shabsigh
2002	Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead	V. Sundarajan & Luca Errico
The post-crisis's Studies (2007 – 2016)		
2007	The Economics of Islamic Finance and Securitization	Andreas A. Jobst
2007	Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems	Juan Solé
2007	Sukuk vs. Eurobonds: Is There a Difference in Value-at-Risk?	Selim Cakir & Faezeh Raei
2008	Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis	Martin Čihák and Heiko Hesse
2008	Islamic Bond Issuance - What Sovereign Debt Managers Need to Know	Andreas Jobst, Peter & Kunzel, Paul Mills Amadou Sy
2010	Islamic Banking: How Has it Diffused?	Patrick Imam & Kangni Kpodar
2010	The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study	Maher Hasan & Jemma Dridi
2011	The Behavior of Conventional and Islamic Bank Deposit Returns in Malaysia and Turkey	Serhan Cevik & Joshua Charap
2012	Operative Principles of Islamic Derivatives: Towards a Coherent Theory	Andreas A. Jobst & Juan Solé

Year	Title	Author (s)
2012	What's in it for Me? A Primer on Differences between Islamic and Conventional Finance in Malaysia	Olga Krasicka & Sylwia Nowak
2013	Cooperative and Islamic Banks : What can they Learn from Each Other?	Saeed Al-Muharrami & Daniel C. Hardy
2014	Islamic Finance in Sub-Saharan Africa: Status and Prospects	Enrique Gelbard, Mumtaz Hussain, Rodolfo Maino Yibin Mu, & Etienne B. Yehoue
2014	Do the Type of Sukuk and Choice of Shari'a Scholar Matter?	Christophe J. Godlewski, Rima Turk, & Laurent Weill
2014	Islamic Banking Regulation and Supervision: Survey Results and Challenges	Inwon Song & Carel Oosthuizen
2014	Regulation and Supervision of Islamic Banks	Alejandro López Mejía, Suliman Aljabrin, Rachid Awad Mohamed Norat, & Inwon Song
2015	Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?	Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, & Alexander Massara
2015	Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?	Moazzam Farooq & Sajjad Zaheer
2015	Islamic Finance : Opportunities, Challenges, and Policy Options	Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón Ananthakrishnan Prasad, Christopher Towe Zeine Zeidane, & an IMF Staff Team
2015	Is Islamic Banking Good for Growth?	Patrick Imam & Kangni Kpodar
2015	Islamic Finance, Consumer Protection, and Financial Stability	Inutu Lukonga
2015	An Overview of Islamic Finance	Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi, & Rima Turk
2015	Monetary Operations and Islamic Banking in the GCC : Challenges and Options	Ritu Basu, Ananthakrishnan Prasad, & Sergio Rodriguez
2015	Resolution Frameworks for Islamic Banks	Elsie Addo Awadzi, Carine Chartouni, & Mario Tamez
2016	Islamic Finance and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT)	Nadim Kyriakos-Saad, Manuel Vasquez, Chady El Khoury, & Arz El Murr
2016	Monetary Policy in the Presence of Islamic Banking	Mariam El Hamiani Khatat

ملحق (٢) دراسات البنك ١٩٨٦-٢٠١٦ م

Year	Title	Author (s)
The pre-crisis's Studies (1986 – 2006)		
1986	Optimal profit-sharing contracts and investment in an interest-free Islamic economy	Nadeem U. Haque & Abbas Nirakhor
1999	An application of IF principles to microfinance	Rahul Duhmane & Amela Sapcanin
2004	Regulating Islamic Financial Institutions: The Nature of the Regulated	Dahlia El – Hawary, Wafik Grais & Zamir Iqbal
2006	Corporate Governance and Stakeholders' Financial Interests in Institutions Offering Islamic Financial Services	Wafik Grais & Matteo Pellegrini
2006	Corporate Governance and Shariah Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services	Wafik Grais & Matteo Pellegrini
The post-crisis's Studies (2007-2016)		
2010	Islamic vs. Conventional Banking Business Model, Efficiency and Stability	Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt & Ouarda Merrouche
2011	The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries	Mahmoud Mohieldin Zamir Iqbal Ahmed Rostom & Xiao Chen Fu
2013	Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults	Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper & Douglas Randall
2014	Sukuk Markets: A Proposed Approach for Development	Ketut Ariadi Kusuma & Anderson Caputo Silva
2015	Moral Incentives Experimental Evidence from Repayments of an Islamic Credit Card	Leonardo Bursztyn, Stefano Fiorin, Daniel Gottlieb, & Martin Kanz
2015	On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance	Habib Ahmed Mahmoud Mohieldin, Jos Verbeek & Farida Aboulmagd
2016	Developing Islamic Finance in the Philippines	Nataliya Mylenko & Zamir Iqbal

Islamic Finance in the Literature of International Economic and Financial Organizations: The Case of the IMF and the World Bank

Ahmed Mahdi Belouafi

Associate Professor

Islamic Economics Institute

King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. This study explores and discusses the results and summaries of forty-eight studies conducted by the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank (WB) relating to different aspects; theoretical and practical, of Islamic finance over a period of thirty-four years; 1982-2016. The discussion has covered four important topics. These are: Islamic finance (IF) and financial stability, the impact and role of morals on financial decisions and behavior, IF and money laundering and the financing of terrorism and cooperative banks and Islamic banks. The paper concludes with many important issues and recommendations. Among these are: most of the studies have been carried out in the aftermath of the American financial crisis of 2007-2008, the investigations were influenced by the stated objectives of the organizations, and finally practical and financial topics were dominant in the sample of the explored studies. Moreover, the results also show that the sample of the researches covered in the study look at Islamic finance as a complement component of the 'Globalized' financial system rather than as an alternative as some traits in the Islamic finance literature would look at it.

Keywords: Islamic finance, international economic and financial organizations, IMF, World Bank